

مبادرة استقلال القضاء والكرامة الإنسانية "كرامة"

ورقة بيضاء

المستشار القانوني في وزارات السلطة
الوطنية الفلسطينية

"مهامه، وتعزيز دوره الوظيفي"

عصمت صوالحة

2010

المستشار القانوني في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية
"مهامه، وتعزيز دوره الوظيفي"

معهد الحقوق – جامعة بيرزيت - فلسطين

كلية الحقوق – جامعة وندسور – كندا

2010

جميع الحقوق محفوظة

معهد الحقوق – جامعة بيرزيت

Canada

This project benefits from financial support of the Government of Canada provided through the Canadian International Development Agency (CIDA)
يستفيد المشروع من دعم الحكومة الكندية المقدم من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية

المستشار القانوني في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية
"مهامه، وتعزيز دوره الوظيفي"

عصمت صوالحة

2010

المحتويات

7	تقديم
9	مقدمة
9	تبعية المستشارين القانونيين
11	مهام المستشار القانوني
12	معيقات عمل المستشار القانوني
12	مقترحات لتعزيز دور المستشار القانوني في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية

تقديم

تسعى مبادرة كرامة إلى المساهمة في إرساء أسس بناء سيادة القانون بشكل يساهم في عملية بناء الدولة الفلسطينية العتيدة، وبشكل يأخذ بعين الاعتبار ضرورة إحداث نقلة نوعية في قطاع العدل بما يتواءم مع متطلبات المجتمع الفلسطيني، التي يشكل التحرر من الاستعمار عنوانها في هذه المرحلة، والتي تقع حرية وكرامة المواطن في رأس أولوياتها.

نشأت مبادرة كرامة ضمن اهتمام مشترك لدى معهد الحقوق في جامعة بيرزيت وكلية الحقوق في جامعة وندسور، وتسعى بالشراكة مع القضاء الفلسطيني والمعهد القضائي الفلسطيني، والجهات الأخرى ذات العلاقة، إلى البحث في وتجربة وتطوير ومأسسة عملية التدريب القضائي في فلسطين. فمبادرة كرامة تشكل استمراراً لعمل معهد الحقوق على تطوير منهجية وعملية التدريب القضائي في فلسطين، ومحتواها؛ كما تشكل استمراراً لاهتمام وتجربة كلية الحقوق في جامعة وندسور بموضوع الوصول إلى العدالة، وعلى وضع نظام العدالة في السياق الاجتماعي.

ومما تتميز به مبادرة كرامته محاولتها الاستفادة من التجارب السابقة في التدريب القضائي في فلسطين ولدى أمم أخرى بغية تعزيز الدور الذي يمكن أن يلعبه القضاء للتخلص من تبعات وآثار حقب سابقة شهدت ظلماً واستبداداً ومصادرة للحقوق، كما هو الحال في جنوب أفريقيا، وفي ألمانيا في عهد النظام النازي، وغيرها. لهذا الغرض، يتضمن نموذج التدريب القضائي الذي تعمل كرامته جاهدة على تجربته، محاولة لاستخدام مفهوم وتطبيقات الكرامة الإنسانية كهدف سامٍ ومعيار يساهم، بالإضافة للتشريعات القائمة، في تعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وتعمل مبادرة كرامة على ضمان ملائمة النموذج الذي تقترحه للتدريب القضائي لحاجات وظروف الشعب الفلسطيني، ومؤسساته وأطره ونظمه القانونية والاجتماعية والسياسية. لهذا، كان لزاماً القيام بجولة من الدراسات ذات الطابع المفاهيمي، والتطبيقي، وأوراق الخلفية، والأوراق البيضاء، وغيرها مما يضع عملية التدريب القضائي، ومفاهيم الكرامة، واستقلال القضاء، والسياق الاجتماعي، والعدالة، في سياق متصل، بهدف التأكد من تمكين نظام العدل في فلسطين من المساهمة بشكل فاعل في عملية بناء الدولة، وإرساء أسس المواطنة وسيادة القانون.

تشكل هذه الورقة واحدة من مجموعة من الأوراق البيضاء، التي يقوم على تطويرها طاقم مبادرة كرامة، وي طرح من خلالها أمام المعنيين وأصحاب القرار إشكالات في أداء بعض مكونات قطاع العدالة، مع اقتراح حلول لها. وتمّ اللجوء إلى هذا النوع من الدراسات بشكل مكثف خلال السنة التي عمل فيها فريق مبادرة كرامة مع طاقم التخطيط في وزارة العدل، فأنتج مجموعة كبيرة من الأوراق البيضاء تناولت مقترحات لتطوير الجريدة الرسمية والطب الشرعي ووحدة النوع الاجتماعي في الوزارة وغيرها. كما يتضمن التعاون مع المعهد القضائي إعداد بعض الأوراق البيضاء، تتناول أولها الخيارات المتاحة لترخيص برنامج دبلوم الدراسات القضائية. ولا ننسى الورقة البيضاء حول مستقبل ودور مكونات قطاع العدل، التي نتجت عن تعاون المبادرة مع مجموعة كبيرة من مؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، حيث وضعت هذه المؤسسات من خلال الورقة البيضاء رؤيتها أمام صانعي القرار والمجتمع، ونجحت هذه المؤسسات، بمساندة من كرامة، بضمان وجودها في صلب عملية التخطيط لقطاع العدالة كما ثبت لاحقاً من خلال تبني اللجنة الوطنية المعنية بالتخطيط لقطاع العدالة لكثير من هذه المقترحات.

كلنا أمل أن تساهم هذه السلسلة في وضع مفاهيم استقلال القضاء والكرامة الإنسانية ضمن سلم الأولويات لدى كافة الجهات المعنية بسيادة القانون وتحسين أداء مؤسسات العدالة في فلسطين، وعلى رأسها القضاء.

مقدمة

تسعى الأمم دائماً نحو الحداثة، ولا يتأتى هذا إلا باستقرار حكم القانون وسيادته في المجتمع. وبما أن المجتمع الفلسطيني لا يزال يعيش الصراع مع الاحتلال من أجل التحرر وبناء الدولة؛ فإن المؤسسات الفلسطينية الناشئة ما زالت في بداية الطريق. لذلك، لا بد من تعزيز حكم القانون، وبسط سيادته، وتجذيره في المؤسسات؛ لتقود مسيرة الإصلاح على مستوى الوطن. ونحن نرى أن أسرع وسيلة للوصول إلى الهدف هي الاحتكام إلى القانون، من خلال رفق هذه المؤسسات بدوائر قانونية فاعلة. من ناحية أخرى، فإن الترهّل الإداري، والافلات الأمني، وضعف الاحتكام إلى القانون، يستوجب تفعيل دور الدوائر القانونية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية. تتناول هذه الدراسة تبعية المستشار القانوني الفنية، وواقع وزارات السلطة الوطنية، من حيث اشتغالها على مستشارين أو دوائر قانونية، ومهامهم الفعلية، ومعوقات عملهم. وفي الختام، تخلص الدراسة إلى جملة من التوصيات والمقترحات لرفع كفاءة أداء المستشارين القانونيين في وزارات السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وتحسينه، وتنظيمه، وضبطه، ومأسسته أمام جهات الاختصاص؛ من أجل اتخاذ ما يلزم من إجراءات في الخصوص.

تبعية المستشارين القانونيين

يتبع المستشارون القانونيون في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، من الناحية الفنية، لديوان الفتوى والتشريع، وهو مؤسسة فنية مستقلة تابعة لوزارة العدل. تنص المادة (1) من قرار مجلس الوزراء رقم (1) لعام 1998 على أن: "يتبع المستشارون القانونيون وأعضاء الدوائر القانونية في الوزارات والمحافظات والمؤسسات والهيئات العامة من الناحية الفنية إلى ديوان الفتوى والتشريع". إذن يتولى ديوان الفتوى والتشريع الإشراف الفني، ومراجعة الأعمال القانونية الأساسية التي يقوم بها المستشارون القانونيون، وأعضاء الدوائر القانونية. إضافة إلى ذلك، فإن ديوان الفتوى والتشريع يقوم بمهمة التنسيق والتشاور بين الجهات المختصة والمسؤولة التي يعمل بها المستشارون القانونيون عند تعيين أو نقل أو نذب أو إجازة أي مستشار قانوني يعمل في الوزارات¹. من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لعدد من وزارات السلطة الفلسطينية، تبين أن غالبيتها تحتوي في هيكلها التنظيمي على دوائر قانونية، وفيما يلي إحصائية بالوزارات، وضبط لتلك التي تتضمنها هيكلها دوائر قانونية، وتلك التي لم تقم بهذا الإجراء بعد:

- مجلس الوزراء، يوجد فيه الإدارة العامة للشؤون القانونية، ويترأسها مدير عام الدائرة القانونية، وترتبط بصورة مباشرة مع أمين عام مجلس الوزراء.
- وزارة التربية والتعليم، يوجد فيها وحدة قانونية².
- وزارة البيئة، يوجد فيها دائرة قانونية³.
- وزارة الاقتصاد الوطني، يوجد فيها دائرة قانونية⁴.
- وزارة المالية، يوجد فيها الإدارة العامة للشؤون القانونية، ويترأسها وكيل مساعد⁵.

¹ المواد (1،2،3) من قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة (1998).

² www.moe.gov.ps

³ www.environment.gov.ps

⁴ www.met.gov.ps

⁵ www.mof.gov.ps

- وزارة العدل، يوجد فيها الإدارة العامة للشؤون والأبحاث القانونية⁶.
- وزارة الداخلية، يوجد فيها دائرة قانونية⁷.
- وزارة الأشغال العامة والإسكان، يوجد فيها دائرة قانونية يترأسها مدير عام⁸.
- وزارة الخارجية، يوجد فيها الدائرة العامة للاستشارات القانونية⁹.
- وزارة العمل، يوجد فيها دائرة قانونية¹⁰.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يوجد فيها دائرة قانونية ويترأسها مدير¹¹.
- وزارة شؤون الأسرى، يوجد فيها دائرة قانونية¹².
- وزارة السياحة، يوجد فيها وحدة الشؤون القانونية¹³.
- وزارة الصحة، يوجد فيها الإدارة العامة للشؤون القانونية¹⁴.
- وزارة الأوقاف، يوجد فيها دائرة قانونية¹⁵.
- وزارة شؤون المرأة، يوجد فيها دائرة قانونية¹⁶.
- وزارة الشؤون الاجتماعية، لا يوجد فيها دائرة قانونية¹⁷.
- وزارة الإعلام، لا يوجد فيها دائرة قانونية¹⁸.
- وزارة الشباب والرياضة، لا يوجد فيها دائرة قانونية¹⁹.

⁶ www.justice.ps

⁷ www.moi.pna.ps

⁸ www.mpwh.pna.ps

⁹ www.mofa.gov.ps

¹⁰ www.moe.gov.ps

¹¹ كتاب صادر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية بخصوص الهيكلية الخاصة بالوزارة لعام 2004.

¹² www.mod.gov.ps

¹³ www.mota.gov.ps

¹⁴ www.moh.gov.ps

¹⁵ www.palwakf.org

¹⁶ www.mowa.gov.ps

¹⁷ www.mosa.gov.ps

¹⁸ www.minfo.gov.ps

¹⁹ www.mys.gov.ps تمت زيارة المواقع الواردة أعلاه بتاريخ (2010/03/28).

مهام المستشار القانوني

من خلال مراجعة الأدبيات المتوفرة، ومقابلات أجراها طاقم البحث مع مستشارين قانونيين، ومسؤولين آخرين في عدد من وزارات السلطة الفلسطينية، يمكن تلخيص مهام المستشار القانوني في الآتي:

- تقديم الاستشارات القانونية في كل ما يتعلق بمهام الوزارة التي يعمل بها.
- المشاركة في وضع مشاريع القوانين التي تخص عمل الوزارة وإعدادها، بالتعاون مع الإدارات العامة المعنية.
- إعداد مقترحات التشريعات الثانوية (الأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات) المنفذة والمفسرة للقوانين التي تنظم عمل الوزارة، ومتابعة إجراءات إصدارها.
- إجراء الدراسات والبحوث القانونية اللازمة لتطوير العمل.
- دراسة مشاريع القوانين المحالة إلى الوزارة، من ديوان الفتوى والتشريع، والجهات الرسمية الأخرى، ورفع التوصيات والمقترحات بشأنها.²⁰
- إعداد عقود الاتفاقيات وبرامج التعاون التي تكون الوزارة طرفاً فيها مع الجهات المحلية والأجنبية.
- تحضير ملفات الدعاوى التي تكون الوزارة طرفاً فيها، بتجهيز المستندات، وإعداد مذكرات أولية، والاتصال بشأنها مع النائب العام، الذي يمثل الوزارة بموجب القانون، إن لزم الأمر.²¹
- تلقي الشكاوى من المواطنين، ودراستها والتحقيق فيها، وعرضها على المسؤولين.
- الاشتراك في لجان التحقيق التي يشكلها الوزير، ومتابعة دعاوى الوزارة من وقت إقامتها حتى تنفيذها، وتلقي الأحكام القطعية، وإعداد ما يلزم لتبليغها، وتنفيذها.
- الإسهام في تعزيز سيادة القانون، والدفع نحو الالتزام به في جميع اختصاصات الوزارة وصلاحياتها.
- الارتقاء بالأداء القانوني للدائرة، من خلال تطوير قدرات الموظفين العاملين فيها.
- القيام بأية مهام أخرى ذات علاقة بطبيعة العمل.²²

²⁰ مقابلة مع المحامي خيرى حنون، المستشار القانوني لوزارة التربية والتعليم، تاريخ (2008/09/14).

²¹ www.moe.gov.ps

²² مقابلة مع المحامي ناصر الرئيس، المستشار القانوني لمؤسسة الحق، تاريخ (2008/09/15).

معيقات عمل المستشار القانوني

- هنالك العديد من المعيقات التي تحول دون قيام المستشار القانوني في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بدوره على الوجه الأكمل، يمكن تلخيص أهمّ المعيقات فيما يأتي:
- تهميش دور المستشارين القانونيين في الوزارات.
 - التعسّف في استخدام السلطة من قبل المسؤولين، خاصة إذا لم يتناسب الرأي الاستشاري للمستشار القانوني مع توجهاتهم وآرائهم.
 - التعامل مع الدوائر القانونيّة في بعض الوزارات على أنها عنصر ثانوي، "زائد عن حاجة الوزارة".
 - النظر والبت في كثير من المسائل ذات الطابع القانوني من قبل المسؤولين، من دون إحالتها إلى الدوائر القانونيّة لإبداء الرأي فيها.²³
 - خلو بعض الدوائر القانونيّة في بعض الوزارات من التجهيزات الأساسية الضرورية لأداء العمل، كأجهزة الحاسوب، أسوة بباقي دوائر الوزارات وإداراتها.²⁴
 - تعيين مستشارين قانونيين عديمي الخبرة.
 - عدم وجود برامج تدريبية مستمرة وجادة للمستشارين القانونيين.

مقترحات لتعزيز دور المستشار القانوني في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية

- من أجل تفعيل دور المستشار القانوني في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، نقترح ما يأتي:
- النظر بجديّة لرأي المستشار القانوني، والأخذ به ما لم يكن هناك مسوّغ موثّق لغير ذلك.
 - دراسة الحاجة إلى وحدة خاصة بالمستشارين القانونيين، ضمن هيكل وزارة العدل، تكون ذات استقلال فني، تتولّى المهام الواردة آنفاً وجدوى تأسيس تلك الوحدة.²⁵
 - تعزيز دور وزارة العدل، كجهة اختصاص، وممارستها دورها الإشرافي الفني على أداء المستشارين القانونيين، من خلال:
 - أ) تحقيق الرقابة على أداء المستشار القانوني من الناحية الفنيّة.
 - ب) العمل على دراسة أوضاع المستشارين القانونيين ومساعدتهم من الناحية الوظيفية (درجاتهم وعلاواتهم إلخ) وتصحيح الخلل فيها.
 - ت) تعزيز أوضاع المستشارين القانونيين ومساعدتهم في المؤسسات الحكومية، بما يكفل أداءهم المهني السليم.
 - ث) تفعيل دور المستشارين القانونيين ومساعدتهم في المؤسسات الحكومية، بإشراكهم في صناعة القرار الإداري قبل إصداره.

²³ مقابلة مع أعضاء الدائرة القانونية في وزارة الداخلية الفلسطينية، تاريخ (2008/09/15).

²⁴ مقابلة مع أعضاء الدائرة القانونية في وزارة الداخلية الفلسطينية، تاريخ (2008/09/15).

²⁵ نظام هيئة المستشارين القانونيين ومساعدتهم في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ورقة مقدمة من المحامي خيرى حنون، المستشار القانوني في وزارة التربية والتعليم، إلى مدير عام الشؤون القانونية في مجلس الوزراء، (2008/05/20).

- ج) العمل من أجل القضاء على ظاهرة التهميش والتجاوز لدور الدوائر والوحدات القانونية، ودور المستشارين القانونيين ومساعدتهم في المؤسرات الحكومية.
- ح) تلقي شكاوى المستشارين القانونيين ومساعدتهم العاملين في الدوائر الحكومية، سواء تلك المتعلقة بأدائهم المهني، أو المتعلقة بتهميش دورهم وتجاوزه من قبل رؤساءهم، أو المتعلقة بأوضاعهم الوظيفية.
- تطوير برامج تدريبية تضمن زيادة كفاءة المستشارين، ومع رفعتهم بالتطورات على الصعيدين: التشريعي، والقضائي.

تعريف بمبادرة استقلال القضاء والكرامة الإنسانية "كرامة"

تهدف مبادرة استقلال القضاء والكرامة الإنسانية (كرامة) إلى دعم سيادة القانون وحق الفلسطينيين في اللجوء إلى نظام قضائي عادل عبر دعم السلطة القضائية والجهات المكونة لقطاع العدل في فلسطين وتعزيز استقلال القضاء. تحقيقاً لهذه الأهداف تعمل المبادرة على مجموعة من المحاور أبرزها: تطوير ومأسسة منهجية التدريب القضائي المستمر، وتفعيل مفهوم الكرامة الإنسانية في حماية حقوق الأفراد والجماعات، والمساهمة في بناء وتفعيل الائتلافات المجتمعية الداعمة لاستقلال القضاء والكرامة الإنسانية، وإسناد جهود التخطيط لمنظومة العدالة

تعزيز استقلال القضاء في فلسطين:

تطور استقلال القضاء في فلسطين خلال السنوات الأخيرة بشكلٍ لافت، فقد انتقل القضاء الفلسطيني من جهاز يعاني من تدخل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتخضع لقيوده إلى سلطة قضائية مستقلة ضمنّت لها القوانين سارية المفعول الكثر من الضمانات المنشود لاستقلال القضاء. إلا إن العمل على ترسيخ استقلال القضاء في فلسطين ما زال في بدايته. فالقضاء الفلسطيني ما زال يعمل على ترسيخ المبادئ القضائية الحامية لحقوق الإنسان الفلسطيني، وقواعد السلوك القضائية، ولا يزال كذلك في طور مأسسة عمل م جلس القضاء الأعلى بلجانه ودوائره المختلفة. وهناك العمل كذلك على تثبيت ثقافة استقلال القضاء لدى القضاة الجدد ومؤسسات قطاع العدل، وتعزيز استقلال الجهاز القضائي بالموارد البشرية والإدارية والمالية واللوجستية اللازمة لتثبيت هذه الاستقلالية. وبلا شك، حوَّق القضاء الفلسطيني مكاسب فريدة من نوعها في سعيه لاستقلال السلطة القضائية مقارنةً بسائر الوطن العربي، ويستمر العمل في هذا السياق وصولاً إلى التمتع بحصانة إضافية للقضاء المستقل لا تأتي فقط من مجرد نصوص القانون، بل أيضاً عبر الأداء القضائي المستقل والفعّال والعاقل الذي يعزّز من التقاف الجمهور وممثلي المجتمع وقطاعاته حول السلطة القضائية.

واستقلال القضاء هو صيانة للسلطة القضائية والقضاة فيها. وقد ارتبط هذا المفهوم بتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وتطبيق سيادة القانون، وبرهنت التجارب على قدرة القضاء المستقل على اتخاذ

قراراتٍ جريئة تحقّق العدالة للمواطنين، وتضبط أداء السلطات الأخرى في الدولة عند تعديها على حقوق الأفراد والجماعات.

لذلك، تعمل كرامة على دعم جهود تعزيز استقلال القضاء عبر تطوير ومأسسة منهجية التدريب القضائي المستمر، ومساندة و تفعيل الائتلافات المجتمعية الداعمة للقضاء المستقل والفعال، والتخطيط السليم لتغطية احتياجات منظومة العدالة بعيدة ومتوسطة المدى.

تطوير منهجية التدريب القضائي:

تعمل كرامة على مساندة القضاء الفلسطيني في جهود التدريب القضائي المستمر عبر المساهمة في إعداد المدربين القضائيين، ومساندة القضاة في تطوير مواد وآليات تدريبية ذات جودة عالية يتم إعدادها وفقاً لاحتياجات وأولويات الجهاز القضائي في فلسطين، والعمل بشكل متوازي على تنفيذ مجموعة من النشاطات التدريبية للوصول إلى تبني أسلوب نموذجي للتدريب القضائي المستمر.

وبهدف بناء الذاكرة المؤسسية المرتبطة بالتدريب القضائي، وتلافي سلبيات تعاقب مشاريع التدريب القضائي المرتبطة بجداول زمنية مؤقتة، تقوم كرامة بتنفيذ التدريب عبر إعداد طواقم من المدربين الفلسطينيين، وتدريب القضاة المهتمين على إعداد وتطوير المناهج التدريبية، ومساندة القضاة والمعنيين بالتدريب القضائي في كل مراحل التخطيط والتنفيذ المتعلقة بالتدريب القضائي . سيتمكن المدربون الفلسطينيون من القضاة والمختصين من متابعة جهود التدريب في المستقبل، خصوصاً في ظل التوثيق الكامل لكافة خطوات تصميم وتنفيذ التدريب الذي تقوم به المبادرة، وبالاستعانة بأية أدلة تدريب قضائي تصدر عنها دون الحاجة لأية جهات خارجية.

تفعيل مفهوم الكرامة الإنسانية:

تهدف المبادرة إلى تعزيز مفهوم الكرامة الإنسانية لدى القضاء الفلسطيني، وبيان التطبيقات العملية لهذه المفهوم في حماية حقوق الإنسان بشكل عام، وفي تعزيز استقلال الجهاز القضائي ورقابته على الأعمال والقرارات الماسّة بحقوق الأفراد والجماعات، وبالكرامة الإنسانية.

ومفهوم الكرامة الإنسانية هو مفهوم قانوني تطوّر من جذور فكرية، وهو يرتبط بمنظومة حقوق الإنسان ويشمل المساواة بين الأفراد ومنع كافة أشكال المعاملة الإنسانية أو المهينة أو الماسّة بالكرامة،

ويؤكد على حرية الفرد بالاختيار والحفاظ على هويته وتوفير الظروف اللازمة لتلبية احتياجاته الأساسية، ويحظر التعامل مع الفرد كأداة، ويتضمن سائر عناصر احترام أفراد المجتمع. وتعمل كرامة على تعزيز مفهوم الكرامة الإنسانية عبر تضمينها في برامج التدريب القضائي، والترويج لها لدى الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني من خلال تعزيز الائتلافات وشبكات الدعم المدافعة عن قيم الكرامة الإنسانية واستقلال القضاء، وعبر مساندة القضاء الفلسطيني في تطبيق هذه القيم وحراسته حقوق الأفراد والجماعات وكرامتهم الإنسانية.

مساندة وتفعيل الائتلافات المجتمعية:

لأنّ الجهاز القضائي لا يمكن عزله عن البيئة المحيطة به، ولأنّ المجتمع الداعم لاستقلال القضاء يشكّل إحدى ضمانات استقلاليّة وقوّة الجهاز القضائيّ، تضمّنت كرامة مجموعة من النشاطات الداعمة لتفاعل المجتمع مع القضاء، ومنها نشاطات التوعية المجتمعية، التي تعمل على نقل صورة نزيهة عن أداء الجهاز القضائي والتطوّرات المتعلّقة بالقضاء إلى الدائرة الواسعة من المجتمع وإلى المؤسسات المهتمّة بسيادة القانون، وتعمل أيضاً على رفع اهتمام الجمهور بالسلطة القضائية من أجل بناء دعم مجتمعيّ قويّ لأداء السلطة القضائية المتوافق مع العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

وستقوم كرامة بتعزيز التفاعل المجتمعي مع مفاهيم استقلال القضاء والكرامة الإنسانية عبر الاشتراك مع وسائل الإعلام المختلفة لتغطية التطوّرات القضائية، وتوضيح مَهّدات استقلال ومهنيّة القضاء، وبيان كيف يقوم القضاء الفلسطيني بالمحافظة على استقلاليته والمدافعة عنها، وصولاً إلى خلق الزخم والدعم المطلوبين للجهاز القضائي من البيئة المحيطة، وتكوين رأيٍ عامٍ مساند لاستقلال القضاء وتطبيقه لمبادئ العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

إسناد جهود التخطيط:

يُعتبر التخطيط لمنظومة العدل ذا أهمية خاصة لأنه يقوم بتحديد أولويات التطوير والتغيير في أحد أركان دولة تمرّ بمرحلة التأسيس . فتطوير القضاء والبيئة المحيطة به عملية لا بد من أن تستجيب للأولويات التي تمّ تحديدها في مرحلة التخطيط، ولا بد من أن تراعي الخصوصية الفلسطينية والتحديات التي تواجهها، والموارد والإمكانات المتاحة.

تساهم كرامة في جهود التخطيط عبر عدّة وسائل تشمل مجموعات التفكير الاستراتيجي التي تشترك فيها جهات أكاديميّة وقادة مجتمعيّون وخبراء فنيّون . يتم العمل من خلال هذه المجموعات على صياغة رؤية تطويريّة لمنظومة العدالة وتحديد أولويّات العمل.

وتعريف الأهداف المرغوبة، ويتلو ذلك تخطيطً على المستوى التنفيذي يهدف إلى تفصيل الخطوات اللازمة لتحقيق الرؤية التي تتفق عليها الأطراف ذات العلاقة . تعمل كرامة أيضاً على دعم الجهات صاحبة الشأن في عبر تزويدها بالخبرات والقدرات البشريّة والإمكانات العمليّة، والتنسيق معها لعقد الحلقات والندوات المتخصّصة في الوجوه المختلفة لقطاع العدل.

مجالات العمل:

تقوم كرامة بشكل مستمر بالانتباه إلى أية فرص وإمكانيّات جديدة تتيح دعم العدل في فلسطين . ويمتد عملها ليشمل جهات أخرى مكوّنة ومساندة لبيئة العدل؛ مثل نقابة المحامين والنيابة العامّة وكليات الحقوق والمؤسسات الأهلية العاملة في حقل القضاء والمؤسّسات الإعلامية والطب الشرعي والمعهد القضائي الفلسطيني والشرطة القضائيّة والمعامل الجنائيّة؛ إضافة إلى أية فرص أخرى تتناسب مع فلسفة وأهداف وإمكانيّات المبادرة.

شركاء التنفيذ:

تمتد المبادرة على فترة أربع سنوات بدعم من الوكالة الكنديّة للتنمية الدولية، وي نفذها معهد الحقوق في جامعة بيرزيت في فلسطين، بالتعاون مع جامعة ويندسور في كندا . وهما مؤسّستان لهما خبرة متخصّصة في البحث والتعليم القانوني، وبناء القدرات، والتدريب القضائيّ.

طاقم كرامة

الفريق

المسمى الوظيفي	أسامة السعدي ²⁶
مساعد باحث	آلاء عرابي ²⁷
منسق نشاطات	آية عمران ²⁸
باحث قانوني	بثينة سالم ²⁹
باحث قانوني	ربي حسن ³⁰
مساعد لجنة الإدارة	أ. ريم بهدي
مدير مشارك (كندا)	طارق عطية
باحث قانوني	عامر الجندي
مساعد بحث	عزة أبو غضيب ³¹
مساعد بحث	عصام زيتاوي
سائق ومراسل	عصمت صوالحة
باحث قانوني	غدير الأسعد ³²
مرنق نشاطات	مجدي أبو زيد ³³
مسؤول التواصل المجتمعي، قائم بأعمال المدير التنفيذي (شؤون مالية وإدارية)	محمود كتانة
باحث قانوني	د. مصطفى عبد الباقي ³⁴
مستشار	د. مصطفى مرعي
مسؤول تطوير المناهج والتدريب القضائي، قائم بأعمال المدير التنفيذي (شؤون برنامجية)	د. مضر قسيس
مدير مشارك (فلسطين)	ميرفت حماد
مساعد مشروع	ميرنا بربار
مساعد لجنة الإدارة	ناتاشا البرغوثي
سكرتاريا	نورا عوض الله
مساعد إداري	نورا كمال ³⁵
مساعد إداري	هدى روحانة
مسؤول التواصل المجتمعي	وسيم عارف ³⁶
مسؤول مالي	ياسين السيد ³⁷
مستشار	

²⁶ أسامة السعدي: تشرين أول 2007 – أيار 2010

²⁷ آلاء عرابي: حزيران 2008 – كانون أول 2009

²⁸ آية عمران: آذار – تشرين أول 2008

²⁹ بثينة سالم: آذار – أيلول 2007

³⁰ ربي حسن: آب 2008 – آذار 2010

³¹ عزة أبو غضيب: كانون ثاني 2007 – آب 2008

³² غدير الأسعد: أيلول 2007 – آذار 2008

³³ مجدي أبو زيد: كانون ثاني 2008 – تشرين أول 2009

³⁴ د. مصطفى عبد الباقي: نيسان 2008 – كانون ثاني 2009

³⁵ نورا كمال: حزيران 2008 – آذار 2009

³⁶ وسيم عارف: 2007-2010

³⁷ ياسين السيد: 2006-2009

أبحاث ومنشورات صادرة عن كرامة

ميرفت ر شماوي	المفاهيمية العدالة والكرامة الانسانية في فلسطين
عمر الجنيدي ومحمود كتانة صلاح صوباني جميل سالم وريم بطمة	التطبيقية الكرامة الانسانية: المفهوم النظري وتطبيقات عملية دليل تقييم التدريب القضائي المسؤولية القضائية ومساءلة القضاة
ريم بهدي ومصطفى عبد الباقي ومصطفى مرعي عزة أبو غضيب عصمت صوالحة	الأوراق البيضاء مقترح لإنشاء مركز وطني للطب الشرعي المعمل الجنائي: واقع ومستقبل المستشار القانوني في وزارات السلطة الفلسطينية: مهامه وتعزيز دوره الوظيفي
ريم بهدي وعامر الجنيدي وعصمت صوالحة	تأسيس وحدة للنوع الاجتماعي في وزارة العدل: الحاجة ومقترحات للمهام والاختصاصات
محمود كتانة ومضر قسيس طاقم باحثي مبادرة كرامة	حول اعتماد برنامج المعهد القضائي الفلسطيني المعهد القضائي الفلسطيني (خيارات تطوير برنامج دبلوم الدراسات القضائية)
طارق عطية	عملية نشر التشريعات في الجريدة الرسمية وفقا للنظام القانوني: الاشكاليات والحلول
أسامة السعدي وعامر الجنيدي طاقم باحثي مبادرة كرامة	أوراق الخلفية الطب الشرعي في فلسطين: الواقع والطموح تشكيل ومهام واختصاصات مكونات قطاع العدالة في فلسطين: رزمة تعريفية موجهة للإعلاميين
أسامة السعدي	ديوان الفتوى والتشريع: تنظيمه ومهامه دراسة مقارنة مع مثيله الأردني